الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي

المركز الجامعي غارداية

23 – 24 فبراير 2011

المدخل الى نظرية الاقتصاد المبنية على الفقه الاسلامي

د بشير مصيطفى

أستاذ الاقتصاد – جامعة الجزائر

يهتم البحث بإبراز العناصر الأولية لبناء نموذج قياسي يعكس رؤية الاسلام في إقامة نظام اقتصادي متوازن . إن أي نظام اقتصادي يعبر عن العناصر المذهبية لنظرية توازن الأسواق ، وفي حين تطرح العناصر المذهبية التقليدية فكرة الحرية كآلية لتحقيق التوازن من خلال التشغيل الكامل والضبط الآلي للأسواق أي العوامل الداخلية تتجه العناصر النظرية للفكرة الكينزية الى تدخل عنصر خارجي يتمثل في الانفاق الحكومي لحفز الطلب على الاستثمار والاستهلاك والنقود . وبينما تعرف لنا عناصر النظرية الماركسية تراكم رأس المال كأداة لتحقيق فائض القيمة ومن ثمة البرجوازية الصغيرة وتقترح إعادة توزيع الدخل على أساس الملكية العامة ، تتميز العناصر المذهبية في الاقتصاد المبني على الفقه الاسلامي بالجمع بين نظرية الطلب على الاستثمار لأجل الربح الرأسمالي وإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة والأجر الحقيقي .

الاشكالية

المبادئ

عناصر النموذج الاقتصادي المبني على الفقه الاسلامي

النموذج الهيكلي لعلاقة الانتاج الاسلامية

نسخة مختصرة

فبراير 2011

الاشكالية :

يهتم البحث بإبراز العناصر الأولية لبناء نموذج قياسي يعكس رؤية الاسلام في إقامة نظام اقتصادي متوازن . إن أي نظام اقتصادي يعبر عن العناصر المذهبية لنظرية توازن الأسواق ، وفي حين تطرح العناصر المذهبية التقليدية فكرة الحرية كآلية لتحقيق التوازن من خلال التشغيل الكامل والضبط الآلي للأسواق أي العوامل الداخلية تتجه العناصر النظرية للفكرة الكينزية الى تدخل عنصر خارجي يتمثل في الانفاق الحكومي لحفز الطلب على الاستثمار والاستهلاك والنقود . وبينما تعرف لنا عناصر النظرية الماركسية تراكم رأس المال كأداة لتحقيق فائض القيمة ومن ثمة البرجوازية الصغيرة وتقترح إعادة توزيع الدخل على أساس الملكية العامة ، تتميز العناصر المذهبية في الاقتصاد المبني على الفقه الاسلامي بالجمع بين نظرية الطلب على الاستثمار لأجل الربح الرأسمالي وإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة والأجر الحقيقي . لقد أثبتت النظرية الاقتصادية المبنية على الفكرين التقليدي والماركسي معا فشلها في تحقيق توازن الأسواق مما مهد الطريق لنظرية جديدة هي في طور التشكل بمساهمة من كل من "روبرت سولو" و"مينث هلال" و"جون تايلو" هي نظرية "اللاتوازن" ولكنها نظرية لم تكتمل أدواتها كي تخضع للاختبار ولو أن فكرتها الأصيلة تتمثل في مبدأ "القرار الثنائي" بين العائلة والمنتج .

سنعرض في هذا البحث الى :

المبادئ الأساسية للنموذج الاقتصادي في الاسلام

الأدوات التي يستخدمها النموذج الاقتصادي الاسلامي لتحقيق توازن الأسواق

الشكل المختصر لعلاقة الانتاج المبنية على النموذج الاقتصادي الاسلامي

أولا ـ المبادئ :

يقوم النموذج الاقتصادي المبني على الاسلام على فرضية "علاقات التوازن العام" كما هو في النموذج التقليدي ، ولكن محتوى العلاقات يختلف . ففي حين تركز المدرسة التقليدية على علاقات الانتاج والطلب الاستهلاكي الكلي والطلب على النقود كعلاقات مرتبطة بهدف تعظيم الربح وتعظيم المنفعة . تستجيب المدرسة الاسلامية لأهداف : تحقيق الربح ، تعظيم المصلحة وتحقيق التنمية الاجتماعية أي التوزيع العادل للثروة . إضافة الى أن المدرسة الأولى ليست لها مرجعية مذهبية خارج فكرة الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة ، تتميز المدرسة الثانية بمرجعية واضحة هي "الفقه الاسلامي" الغني بالمبادئ المالية الاقتصادية.

هذه المبادئ هي :

التوحيد العقدي والأخوة الاجتماعية :

ويكون النموذج المبني على الفقه الاسلامي قائما على فرضية توحيد الله التي بدورها تنشئ لنا فرضية العلاقات الاجتماعية المبنية على الأخوة بحيث تستجيب علاقات التوازن العام مباشرة لتلك الفرضية بالشكل الذي يبني علاقات توزيع خاصة بالنموذج . وينتج عن ذلك أن التوزيع الكلي لخيرات الاقتصاد دالة خطية لمبدأ التوحيد العقدي ويبقى على الباحثين جهد اختصار هذه العلاقة بشكل قياسي أي تقدير العلاقة باستخدام أدوات التقدير الكمي تحسبا لاستغلالها في بناء سياسات التوزيع .

الآيات والأحاديث

العمل :

يشكل العمل العنصر الرئيس في علاقة الانتاج ، وأن رأس المال عبارة عن مخزون العمل حيث تعتبر المدرسة الاسلامية الجهد مصدر القيمة ومصدر الربح ، وأن التكافؤ بين كمية العمل والقيمة يكون كاملا بحيث حرم الاسلام الربح الناتج عن الربا أي عن الفائدة البنكية وحرم أيضا الربح الاحتكاري أو الربح الناتج عن الغبن والغش والتطفيف لأنها تعكس لنا علاقة غير متكافئة بين كمية العمل والقيمة . وعلى هذا الأساس فرضت الزكاة نسبة جباية ضعيفة على عنصر العمل ونسبة جباية عالية على ثروة "الركاز" ونسبة جباية متوسطة على الانتاج الفلاحي حيث يشترك العمل مع الطبيعة في انتاج القيمة .. ويمكننا بناء نموذج

قياسي جديد يظهر فيه متغير العمل كمتغير مفسر قوي بدرجة أكبر مما تشرحه لنا النظرية التقليدية . وتسمح لنا نظرية المرونات باستخدام متغير العمل في التوازن الكلي بشكل أكثر فعالية

الآيات والأحاديث

دور الدولة :

تعتبر المدرسة الاسلامية الدولة متغيرا داخليا في النموذج من خلال تدفقات إعادة التوزيع الدخل أي إعادة تشكيل الدخل الفردي بحيث يصبح متغير الدخل أكثر فعالية في تفسير علاقة الطلب الاستهلاكي الكلي من أنواع الدخل التي طورتها بالتحليل الكلي المدرسة التقليدية : الدخل المتاح – الدخل النسبي – دخل دورة الحياة – الدخل الدائم . وتمتلك المدرسة الاسلامية أدوات ناضجة لتدخل الدولة في مجال إعادة تشكيل الدخل الفردي مثل الزكوات والصدقات والأوقاف ومن ثمة التحكم بشكل واضح في إدارة الملكية الخاصة . وتتدخل الدولة في المدرسة الاسلامية في إعادة التوزيع من خلال مشروعاتها الخاصة وخططها في تطهير الأسواق من المظاهر المضادة للمبدئين السابقين .ويعكس لنا النموذج الاقتصادي الاسلامي علاقة جديدة بين متغير الدولة والطلب الكلي بما في ذلك الطلب على النقود من خلال مبادئ السياستين النقدية والمالية أي خلق النقود والجباية .

ثانيا -الأدوات :

تقترح المدرسة الاسلامية بناء على أبواب الفقه الاسلامي لتحقيق التوازن في الاقتصاد وبناء نموذج اقتصاد كلي فعال الأدوات التالية:

المشاركة عن طريق عقود موضحة في باب المعاملات الاسلامية:

واختصارها : المشاركات – المعاوضات – الصدقات . تعرف لنا "المشاركة" نظاما جديدا هو "المشاركة في الربح والخسارة" أي قاعدة "الغنم بالغرم" بين عناصر : رأس المال ، العمل ، المعرفة . وتفسر المشاركة علاقة محددة في توزيع العوائد بين الشركاء على قاعدة

"الأسهم" ، وللمشاركة صيغ متنوعة وكثيرة منها : المضاربة – المشاركة الرأسمالية – المزارعة – المساقاة – الإجارة بأنواعها – الاستصناع – بيع السلم – الوضيعة . وتسمح المشاركة بتخصيص أفضل للموارد لأنها تجسد العلاقة الخطية بين الربح والعمل وتتيح فرصة تحويل جزء من الاستهلاك الى استثمار انتاجي وبالتالي الى دائرة العرض بدل الطلب الاستهلاكي مما يعيد صياغة متغير السعر نحو الحد الأدنى .

التوسط والاعتدال :

وذلك في تحقيق المنفعة الاستهلاكية وتحقيق الربح الرأسمالي أي في نظرية الطلب. وهذه الأداة مهمة في تخصيص الموارد بين الطلب الاستهلاكي والطلب على الاستثمار من خلال علاقة الاستثمار بالادخار ، وتوفر المشاركة فرصة تحقيق تراكم رأسمالي للادخار الصغير كما يوفر تنوع عقود المشاركة فرصة توازن الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بناء على العائد الحقيقي وليس على العائد الاسمي كما هو في الاقتصاد المبني على سعر الفائدة .

تحريم الربا:

أي سعر الفائدة عند الاقتراض في المعاوضات المالية وهي أداة فنية في توازن الاسلامية سعر الفائدة متغيرا خارجيا لا يعكس تكلفة حقيقية لرأس المال ولا للعمل المنتج وبالتالي لا يصلح لتعريف علاقة الطلب على النقود على العكس من معدل الربح. ويكون من مباحث نظرية الطلب على النقود تطويرمتغير "سعر الربح" كمفسر بديل عن "سعر الفائدة " ومن ثمة اختباره احصائيا في تفسير قوة النموذج .

الزكاة والأوقاف والصدقات والتبرعات :

وهي كذلك أداة فنية في تعريف الدخل وإعادة تشكيل رأس المال لصالح الطلب على الاستثمار والطلب الاستهلاكي .ويمكن للدولة التعبير عن هذه الأداة بمؤسسات وصناديق تجسد العلاقة الهيكلية بينها وبين نموذج الاقتصاد الكلي . وللزكاة دور اقتصادي مهم في التقليل من الاكتناز وفي تفعيل الادخار ، ونسبها على الثروة تشجع العمل بدل الريع وتخدم الانتاج بدل المضاربة في الأوراق المالية . ويمكننا إدماج الزكاة في أدوات السياسة المالية للدولة واستخدامها كمتغير ضابط في علاقة الطلب على النقود من خلال الأبواب التي بينها

الفقه الاسلامي لمستحقيها . وتعني الزكاة السيولة والأسهم ومختلف الأصول وتدفع الى تطوير المحاسبة وإعادة النظر في قياس الاهتلاك والقيم المحاسبي للأصول في الزمن دون اللجوء الى مقياس القيمة الحالية المبنية على معامل الخصم.

الدولة كأداة منظمة وضابطة للاقتصاد :

من خلال الطلب في حالة فائض السوق الآني أو العرض في حالة العجز إضافة الى إدارة الاقتصاد المفتوح من خلال التجارة الخارجية وسعر الصرف . وتنظم الدولة جباية الزكاة في اتجاهين :

اتجاه التوظيف عن طريق أثر المضاعف في حجم الاستثمار الحقيقي.

اتجاه تطوير هيكلة البطالة التي هي ظاهرة اقتصادية بإدماجها في سلة أبواب الزكاة .

ثالثا- النموذج النظري لدالة الانتاج المبنية على الفقه الاسلامي- الصيغة الهيكلية :

الفرضيات :

النمو دالة مباشرة للانتاج الحلال أي للقيمة المضافة في سلة الطيبات.

علاقة الانتاج مبنية على : العمل ، رأس المال ، مبدأ المشاركة.

التوزيع مبني على العائد الحقيقي لتكلفة الإنتاج وليس على العائد الاسمي .عائد المشاركة ، عائد العمل ، عائد رأس المال ، عائد المخاطرة

العدل في التوزيع والمشاركة في الأرباح والخسائر مما يساعد على توزيع أمثل للمخاطر.

العناصر :

عوامل الانتاج المادية كما هي في المدرسة التقليدية: العمل ، رأس المال ، الأصول المادية.

عوامل الانتاج غير المادية : المد الغيبي – المعرفة – الأخلاق والدين

عوامل الانتاج الطبيعية : الأرض ، إرث من لا إرث له ، الأراضي الموات ، الملكية العامة ، اهتلاك الأرض .

الأعوان الاقتصاديون :

العائلة : استهلاك ، ادخار.

المؤسسة : إنتاج ، خدمات ، صناعة المعرفة.

المحيط الاجتماعي : المعروف ، العدالة ، تقوى الله ، الخير، مقاومة الظلم .

المسجد : الاتصال والتواصل ، الأخوة ، التربية ، التنمية الأخلاقية ، الحق.

رابعا ـ النموذج :

$Y_t = f (P_t , K_t , l_t , l_t)$ **(1)**

حيث تمثل الرموز على التوالي :

Y_t معدل الانتاج

P_t الأصول المادية

K_t رأس المال

l_t كمية العمل

l_t المد الغيبي

$L_t = f (F_t)$ **(2)**

$F_t = f (T_t)$ **(3)**

$T_t = f (I_t)$ **(4)**

L كمية العمل

F المد الغيبي

T تقوى الله

I المؤسسات

دور التقوى في اشتقاق علاقة الانتاج الاسلامية

$$Dy/DT = Yp.\ dp/dT + Yk.dk/dT + Yl.dl/dT + Yf.df/dT + Yl\ (dl/df.df/dT.dT/dI.dI/dT) \quad (5)$$

حيث تمثل الرموز التالية :

Yf الانتاج الحدي لتقوى الله

Yl الانتاج الحدي للعمل

$$Ydot = Yp.pdot + Yk.kdot + Yl.ldot + yf.fdot + yl.ldot \quad (6)$$

$$yf.fdot + yl.ldot = Ydot - (Yp.pdot + Yk.kdot + Yl.ldot) \quad (7)$$

حقيقة تبين لنا العلاقة رقم 7 الأثر الايجابي لمتغير التقوى " تقوى الله " في تعريف نموذج الانتاج المبني على الفقه الاسلامي حيث تمثل العلاقة 7 قيمة أكبر من انتاجية العمل التي تستهدفها النظرية التقليدية من خلال متغير الانتاجية الحدية لتقوى الله أي :

yl.ldot